



Dossier de presse : 03/2011

Prix
15DH

+ΣΛΣΥΣΙ
TIDIGHIN

مجلة تيدغين للأبحاث الأمازيغية والتنمية

Directeur de publication : ADARDAK CHARIF

N° 7. 6ème année - 1439 H - 2968 Amz - 2018

Senhaja de sraîr

Tribus amazighes oubliées dans les montagnes du Rif (Tome 7)

Revue spécialisée

ΣΘΙΘΘΙΙ
+ΣΣΘΣΗΣΙ Λ +ΣΣΟЖΣΨΣΙ +Πο++ΘΙ Χ ΣΛΘΟΟΘ Ι ΟΟΣΗ
(οΑЖЖΘΣ ΗΣΘ 7)

Dossier

La culture du kif (Tome 2)



ملف العدد

لمحات عن زراعة وتهريب الكيف خلال فترة الحماية

* ذ. محمد عبد المومن

الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة

مقدمة

نشرت في السنوات الأخيرة العديد من الأبحاث والمقالات التي تناولت جوانب مختلفة من تاريخ الحماية الفرنسية والاسبانية بالمغرب، مع تركيز واضح على الجانب السياسي وبدرجة أقل على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن جوانب أخرى لا تزال في حاجة إلى جهود إضافية.

فإذا كانت بعض الدراسات قد ركزت على الجانب الاقتصادي، فقد اقتصر على الاستغلال الفلاحي والمعدني، إلا أن هناك قطاعات اقتصادية يلفها الغموض، ولا توجد بخصوصها معلومات ولا إحصائيات دقيقة، ومنها التهريب الذي نعهده ظاهرة متجذرة في تاريخ المغرب.



وإذا كان الدراسات الاجتماعية قد تناولت مكونات المجتمع المغربي، من فلاحين وصناع، ونخب حضرية وقروية، والتحولت التي طرأت عليها خلال سنوات الحماية، فإنها قد أغفلت عناصر اجتماعية أخرى كاللصوص والعيارين والمهريين...

وفي هذا الإطار، ارتأيت أن أركز في هذه المساهمة على زراعة وتهريب الكيف في الفترة الممتدة من سنة 1912 إلى سنة 1956، في محاولة لفهم التحولات التي طرأت على زراعة الكيف، وللوقوف على بدايات تهريب الكيف من المنطقة الإسبانية نحو المنطقة الفرنسية، مع التركيز على البنيات التي تحكممت في هذا النشاط المحظور، خصوصا خلال سنوات الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين، وبالإجمال فالغاية من هذه المساهمة هو الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما هي المناطق التي انتشرت فيها زراعة الكيف خلال فترة الحماية؟

- لماذا انتعش تهريب الكيف خلال سنوات الخمسينات؟

- كيف ساهمت السياسات الإسبانية في ازدهار تهريب الكيف؟

- من هم مهربو الكيف؟

- ما هي النتائج المترتبة عن تهريب الكيف؟



1. لمحة عن زراعة القنب الهندي خلال عهد الحماية

1. مصادر البحث

بالنظر إلى صعوبة الوصول إن لم نقل انعدام أية مصادر أو مراجع مغربية، سواء مكتوبة أو شفوية، فقد اعتمدت بشكل أساسي على عدة أنواع من المصادر منها:

- وثائق المندوبية السامية لإسبانيا بالمغرب، المحفوظة في الأرشيف العام للإدارة (Archivo General de la Administracion)، ومقره مدينة ألكالا دي هيناريس وخصوصا المحفوظات التالية: 81/1910، 81/1912، 81/2202، 81/1520...

- وثائق متعلقة بتهريب الكيف، مصدرها الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي (Centre des archives diplomatiques de Nantes)، ومقره مدينة نانت، وخصوصا المحفوظة: 1Ma/200/502

- مقالات صحفية من جريدتين هما La Vigie Marocaine و Le Petit Marocaine.

- بعض القوانين المنظمة لزراعة وتجارة التبغ والكيف.

- مذكرات بعض رجال الحركة الوطنية.

2. تقنين زراعة الكيف وترويجه

كان من الطبيعي، أن تقوم سلطات الحماية الفرنسية والإسبانية بإصدار قوانين تؤطر زراعة القنب الهندي والمتاجرة به، سواء في حالته الطبيعية أو بعد المعالجة.

ففي المنطقة الإسبانية نص ظهير 6 فبراير 1917، على أن شراء وصناعة وبيع التبغ والكيف، مقتصر على الشركة الاحتكارية التي فوت لها تدبير القطاع، وهذه الشركة هي " الشركة الاحتكارية للتبغ بشمال إفريقيا" ⁽¹⁾ وقد كانت في ملكية رجل



الأعمال والصناعي الإسباني المعروف خوان مارش أورديناس الذي بدأ حياته مهريا للسجائر والمخدرات قبل أن يتسلق السلم الاجتماعي ويصبح أحد أركان نظام فرانسيسكو فرانكو⁽²⁾.

لكن وثائق نيابة الشؤون الأهلية تكشف على أن السلطات الإسبانية، كانت تتعامل مع زراعة القنب الهندي وتهريب الكيف بمنظور نفعي مصلحي، ففي تقرير أعده القسم السياسي في النيابة السالفة الذكر، بتاريخ 1939/9/20 فإن المندوب السامي أمر بتشديد المراقبة على السلع المهربة من المنطقة الفرنسية، لأنها تتسبب في خروج العملة الإسبانية⁽³⁾ لكنه في المقابل أمر بغض الطرف عن المنتجات المحلية، التي تهرب نحو المنطقة الفرنسية وخصوصا المنتجات التي تزيد عن حاجة السكان وتلك التي تسبب المشاكل⁽⁴⁾.

وفي الصفحة الثالثة من نفس التقرير، نجد ما يلي: " الشركة المحتكرة للتبغ لا تريد شراء كميات أخرى من الكيف، وبالتالي يسمح للكشامين والساداتيين بزراعته وتسويقه ولكن بشروط محددة، ورغم أنه ممنوع في المنطقة الفرنسية، ولكن يجب السماح لمواطني منطقنا بتصديره إلى خارجها وخصوصا إلى الأسواق الموجودة قرب الحدود"⁽⁴⁾.

أما في المنطقة الفرنسية فقد صدر أول نص قانوني يوطر زراعة وتجارة الكيف في سنة 17 نونبر 1919، وقد جاء فيه: " لا يمكن لأحد أن يباشر زرع الكيف في المنطقة الفرنسية من إيالتنا الشريفة قبل نيله الرخصة بذلك من إدارة صاكة الدخان"⁽⁵⁾، وفي 12 نونبر 1932 صدر ظهير جديد تم تغييره بتاريخ 18 فبراير 1937 وقد نص هذا الظهير في بنده الأول: " شراء وصناعة وتسويق التبغ والكيف، تحتكره بشكل حصري الشركة الممنوح لها حق الاحتكار إلى غاية نهاية عقدها، وهي الآن الشركة العالمية للتبغ"⁽⁶⁾، أما بخصوص زراعة القنب الهندي فقد جاء في البند 43 من نفس الظهير: " إن زراعة القنب الهندي المخصص لإنتاج الكيف ممنوع بصفة كلية، في منطقة الحماية الفرنسية من الإمبراطورية الشريفة، لكن يمكن لشركة التبغ أن تزرع القنب الهندي لحسابها



الخاص، ووفق احتياجاتها عن طريق منح تراخيص خاصة لبعض المزارعين الذين تختارهم الشركة «(7-8).

وقد استمر العمل بهذه القوانين إلى آخر سنوات الحماية، كما أن السلطات الفرنسية كانت تصدر بين الحين والآخر نشرات ودوريات، تؤكد على تسويق الكيف وتعاطيه كما أنها تعاملت مع مهربي الكيف بصرامة وقسوة⁽⁹⁾.

3. مناطق زراعة القنب الهندي في المنطقة الإسبانية

يتبين من خلال الوثائق التي أتوفر عليها أن زراعة القنب الهندي، كانت خلال فترة الحماية الإسبانية على شمال المغرب منتشرة في منطقتين مع ترجيح وجود منطقة أو مناطق أخرى- وهاتان المنطقتان هما:

1- قبيلتي الحوز الممتدة شمال مدينة تطوان، وقبيلة بني حزم الممتدة إلى جنوبها، حيث ورد ذكرهما في مجموعة من الوثائق من بينها تقرير أعدته المفتشية العامة للمراقبة العسكرية والفرق الخليفة، حدد بدقة مناطق انتشار المزارع السرية لنبتة القنب الهندي حيث ورد فيها: " وهذه المزارع تتواجد في الوقت الحالي في الملايين والرنكون وواد النكرو وبني معدن والشركة المحتكرة تدعو الإدارات التابعة لجهاز المراقبة لإصدار الأوامر من أجل التدخل بفاعلية للقضاء على هذه المزارع عبر اقتلاع المزروعات «(10).

ويبدو أن هذه الجهود المبذولة للقضاء على زراعة القنب الهندي بنواحي تطوان قد أتت أكلها، حيث تقلصت المساحة المزروعة وأصبحت سنة 1928 تقتصر على مداشر بني معدن وهذا ما يتبين من رسالة بعثها باشا تطوان لمراقب الشؤون الأهلية يخبره بما يلي: " فإنه حيث وصل الكتاب المذكور، صادف الحال، بأنه قبل يومين جاء إلينا بعض موظفي الصاكة، وطلبوا إعطاء مخزني فساعدناهم طبق العادة المألوفة، والأمور المقررة بين المخزن وكمبانية الصاكة، ولم يبينوا لنا محل الكنطرباندو ولا سألناهم عنه،



وحيث رجع المخزني أفادنا بأنه ألقى بمدشر بني معدن قدرا من الكيف بعضه مَقَس، وبعضه غير مَقَس وأن الجميع حازه موظفو الصاكة⁽¹¹⁾.

2 - قبيلتي كتامة وبني سادات: اللتين كانت السلطات الإسبانية تتساهل من سكانهما الذين يمارسون زراعة القنب الهندي، بشرط تسويقه خارج منطقة الحماية الإسبانية، وذلك عبر تهريبه إلى مدن المنطقة الفرنسية، وخصوصا فاس والدار البيضاء أو عبر بيعه في الأسواق الأسبوعية المتاخمة لحدود المنطقة الفرنسية⁽¹²⁾.

أما بخصوص حجم الإنتاج، فيبدو أن إنتاج قبيلتي الحوز وبني حزم تراجع بشكل حاد خلال العشرينات، إلى أن توقف نهائيا على عكس ما وقع في قبيلتي كتامة وبني سادات، حيث تزايد حجم الإنتاج بشكل كبير خلال الأربعينات وخصوصا خلال خمسينات القرن العشرين، وتوسع إلى قبائل أخرى مجاورة لتصبح منطقة صنهجة السراير مصدرا أساسيا لمخدر الكيف، ودلينا على ذلك الكميات الضخمة التي كانت تصدرها السلطات المختصة بشكل شبه يومي خلال السنوات القليلة التي سبقت استقلال المغرب⁽¹³⁾.

II. تهريب الكيف خلال فترة الحماية

1. أسباب انتعاش تهريب الكيف خلال الخمسينات

كانت عمليات تهريب الكيف خلال سنوات الأربعينات، من القلة بحيث يمكن أن نجزم أن هذا النشاط المحظور كاد أن يختفي، وحتى الكميات المصادرة من العمليات المذكورة في الوثائق لا تتجاوز بضعة كيلوغرامات، وذلك بسبب المجاعة وظروف الحرب التي جعلت الناس ينصرفون إلى البحث عما يمد الرمق في تلك الظروف الصعبة.

لكن مع بداية عقد الخمسينات انتعش تهريب الكيف، وأصبحت أخبار المهريين تنصدر الصحافة اليومية، أما الكميات التي كانت تصادها أجهزة الدرك والشرطة والجمارك فأصبحت تفوق عدة مئات من الكيلوغرامات، وأسباب ذلك كثيرة منها:



- يرى الباحث عبد الرحيم برادة، أن السياسات الاقتصادية الفاشلة التي طبقتها إسبانيا في منطقة حمايتها، هي السبب في انتشار مجموعة من الظواهر السلبية كالتهريب وزراعة الكيف...⁽¹⁴⁾

- شجعت السلطات الإسبانية زراعة القنب الهندي في بعض مناطق الريف الأوسط، وقامت السلطات المحلية في تلك المناطق بغض الطرف عن هذه الزراعة، كما شجعت تهريب الكيف لمنطقة الحماية الإسبانية بهدف الحصول على العملة الفرنسية إلى شمال المغرب، في مقابل محاولتها منع نزيف العملة الإسبانية⁽¹⁵⁾.

- خلال الخمسينات عرف المجتمع المغربي مجموعة من التغيرات السلوكية، فتفشيت عادة تدخين السجائر، وبدأ تعاطي المخدرات القوية من قبيل الحبوب المخدرة، وتفشى تعاطي مخدر الكيف، فهل يكون سبب ذلك تأثر المغاربة بالأجانب الذين تواجدوا في البلاد في تلك الفترة؟ وخصوصا القادمين من إسبانيا وفرنسا البلدين الحامين، والولايات المتحدة الأمريكية التي كانت لها قواعد عسكرية؟⁽¹⁶⁾

- من العوامل المهمة لانتعاش التهريب عامة وتهريب الكيف بشكل خاص، تدهور العلاقات الفرنسية الإسبانية، وقيام السلطات الفرنسية بنفي محمد الخامس دون استشارة وتنسيق مع السلطات الإسبانية، خصوصا أن العلاقات بين الطرفين لم تكن يوما على ما يرام، بسبب مشكل الحدود بين المنطقتين وبسبب موقف فرنسا من نظام الديكتاتور فرانيسكو فرانكو⁽¹⁷⁾.

- ضعف فرق مراقبة الحدود، بسبب قلة الرجال وعدم توفر العتاد الضروري، خصوصا أن الحدود التي كانت تفصل بين المنطقتين طويلة جدا ذات تضاريس وعرة، ورغم الاستفادة من فرق متعددة عسكرية وشبه عسكرية، إلا أن السلطات الفرنسية لم تستطع أبدا إحكام سيطرتها على الحدود⁽¹⁸⁾.



2. عصابات التهريب

كانت عصابات تهريب الكيف خلال سنوات الأربعينات تتشكل من مجموعة من الشباب، الذين تتراوح أعمارهم ما بين 20 و 40 سنة في الغالب، وكان أغلبهم ينتمون إلى المناطق الحدودية، ولم يكن تهريب الكيف نشاطهم الوحيد إذ كان أغلبهم يشتغل في الزراعة، كما أنهم لم يقتصرُوا على تهريب الكيف دون غيره، بل كانوا ينقلون في رحلاتهم ذهاباً وإياباً كل ما يمكن أن يدر عليهم الأموال، وكان عدد أفراد العصابة (مجموعة من المهربين) يتراوح بين 4 و 20 شخصاً⁽¹⁹⁾. ولا تسعفني الوثائق المتوفرة حالياً لتبيان هل كانوا يشتغلون لمصلحتهم الخاصة، أم أنهم كانوا مجرد حاملين، ولكني أرجح أنه كان هناك مهربون مستقلون، وآخرون اشتغلوا لصالح آخرين يمتلكون المال والسلطة.

وقد كان من بين أعضاء عصابات التهريب أصحاب أماكن التخزين، وهم أشخاص يتوفرون على منازل أوضيعات قريبة من الحدود، كان يقصدها المهربون بمجرد عبورهم الحدود للاختباء، وللإستراحة وطبعاً لتخزين السلع المهربة⁽²⁰⁾.

أما خلال الخمسينات فقد تناقص أفراد عصابات التهريب، وأصبح العدد يتراوح بين شخصين إلى أربعة أشخاص، كما صاروا يعتمدون على السيارات والشاحنات، ويستقون على رجال الشرطة والجمارك والدرك بالأسلحة النارية، التي لم يكونوا يترددون في استخدامها⁽²¹⁾.

وإذا كان نشاط التهريب قد ارتبط بالليل، فإن المهربين لم يعودوا في حاجة إلى تسليم البضاعة أو تخزينها بمجرد عبور الحدود، حيث صارت تنقل إلى المدن الكبرى كالدار البيضاء وفاس وغيرها... وإذا كان بعض المهربين قد ظلوا يشتغلون لحسابهم، فإن آخرين كانوا في خدمة مهربين كبار امتلكوا ثروات مهمة، وكان بعضهم من الأجانب، وبعضهم الآخر من رجال السلطة، وفي هذه الفترة بدأ امتهان عدد من النسوة للتهريب، حيث كانت بعضهن تهرب مقادير صغيرة نسبياً من الكيف باستعمال القطار⁽²²⁾.



3. مسالك التهريب

كانت توجد العديد من المسالك التي استعملها مهربو الكيف، والتي تتفاوت من حيث الأهمية ومنها:

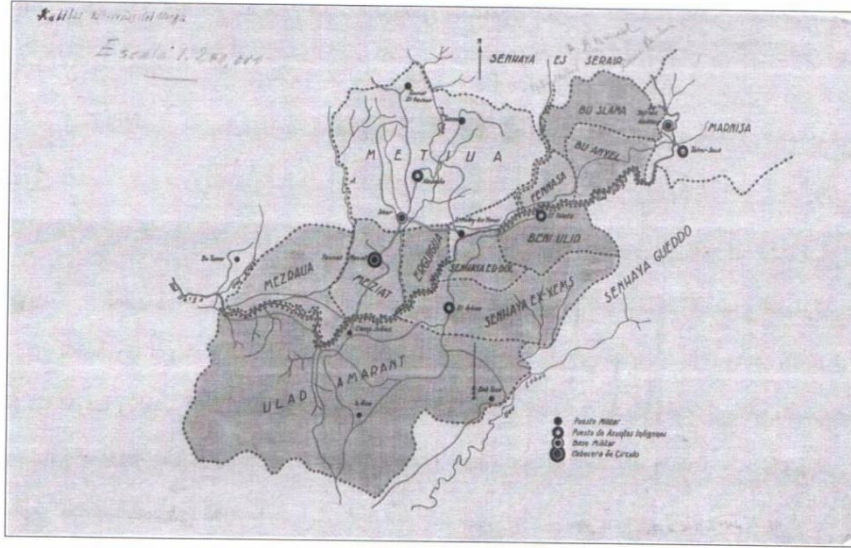
- الطريق الرئيسة الرابطة بين مدينتي شفشاون ووزان، مروراً بالمركز الحدودي سوق الحد، وقد برزت هذه الطرق خلال الخمسينات، وقد كانت قليلة الأهمية بالنظر للطرق الأخرى، كما لا نجدها إلا في عدد محدود من الوثائق⁽²³⁾.

- الطريق الرئيسة المعبدة الرابطة بين مدن تطوان، طنجة، القصر الكبير... ومدن القنيطرة، الرباط، الدار البيضاء مروراً بالمركز الحدودي الخضاضرة، وهذه الطرق كانت تعرفوا رواجاً كبيراً سواء على مستوى البضائع المنقولة بشكل قانوني، أو بالنسبة للبضائع المهربة ومنها طبعاً الكيف، ولكن نظراً لوجود رجال الجمارك والدرك فلم تكن هي الطرق المفضلة لمهربي الكيف⁽²⁴⁾.

- أما الطريق الثالث والأخير، فقد كان عبارة عن مجموعة من المسالك الوعرة المارة الرابطة بني قبائل صنهاجة السراير، وقبائل ورغة العليا (مرنيسة، متيوو الجبل، صنهاجة غدو، بني زروال...) والتي تنتهي إلى مدينة فاس، وقد كان هذا الطريق هو المفضل لمهربي الكيف، بالنظر إلى قربه من مناطق الإنتاج وضعف المراقبة، كما أنه كان معبراً مفضلاً للفارين من المنطقة الفرنسية، سواء كانوا مقاومين هاربين من الاعتقال أو جنوداً فروا من الخدمة العسكرية⁽²⁵⁾.



خريطة رقم 1: خريطة عسكرية إسبانية للمسالك الرابطة بين قبائل ورغة العليا (المنطقة السلطانية) وقبائل الريف الأوسط (المنطقة الخلفية)



المرجع:

Archivo Cartográfico de Estudios Geográficos del Centro Geográfico del Ejército — Colección: PCGE — Ubicación: DE — Signatura: MAR-C.8-084 — Código de barras: 9786987 — Notas: B.

4. وسائل التهريب

كان تهريب الكيف خلال سنوات الثلاثينات والأربعينات يتم بوسائل تقليدية، حيث كان المهربون يحملون الأكياس على ظهورهم، ويسيروا ليلاً في جماعات قد يبلغ عدد أفرادها عشرون فرداً طلباً للأمن والحماية، وفي بعض الحالات كانت السلع المهربة تحمل على ظهور الدواب وخصوصاً البغال والحمر، وقد كان هذا الأسلوب شائعاً خصوصاً في الحدود الإسبانية البرتغالية، والإسبانية الفرنسية، وكان يصطلح على تسميتهم بـ Mochileros⁽²⁶⁾.



ولم يكن المهريون يقتصرون على تهريب مخدر الكيف، بل نقلوا معه سائر المواد الاستهلاكية التي تحقق لهم أرباحاً، فأثناء عودتهم من المنطقة الفرنسية كانوا محملين ببعض السلع التي كانت تفتقر إليها المنطقة الإسبانية، خاصة أن شمال المغرب عانى من المجاعات ومن نقص حاد في المواد الغذائية، خلال سنوات الحرب الأهلية الإسبانية وسنوات الحرب العالمية الثانية.

أما خلال السنوات اللاحقة أي خمسينات القرن العشرين، فقد ظهر جيل جديد من المهريين وظهرت وسائل جديدة، فتراجع الاعتماد على الدواب وقل عدد من يحملون السلع ومنها الكيف على ظهورهم، وأصبح المهريون يعتمدون على السيارات ذات المحركات القوية خصوصاً من ماركة فورد، لنقل حمولة كبيرة من مئات الكيلوغرامات في مسالك جبلية وعرة، أما من كانوا ينقلون المخدر المحظور عبر الطرق المعبدة، فقد اعتمدوا بالأساس على سيارات قوية وسريعة من ماركة أولدز موبييل وشيفرولي وكاديلاك⁽²⁷⁾، وبسبب ذلك لم تعد هناك حاجة لتشكيل مجموعات كبيرة أو قل عصابات من المهريين، وإن ظل الليل هو وقت عملهم المفضل، حيث استعاضوا عن الكثرة بالسلح الذي أصبح وسيلة من وسائل العمل، وسلعة يتم الحصول منها على مدخول إضافي، ويتم التخلص منها حال الوصول إلى الوجهة المقصودة⁽²⁸⁾.

5. نتائج تهريب الكيف

نظراً لكثرة ما نتج عن تهريب الكيف من نتائج اجتماعية وسياسية واقتصادية، فلا يمكننا في هذه المساهمة إلا الوقوف عند بعضها، ومنها:

- خلف تهريب الكيف من المنطقة الإسبانية نحو المنطقة الفرنسية الكثير من الضحايا خلال سنوات الأربعينات، حيث أن القوات المكلفة بمراقبة الحدود وخصوصاً قوات الكوم، كانت لا تتردد في إطلاق النار على من سولت له نفسه عبور الحدود سرا من المهريين، الذين كانوا ينشطون خلال الليل، مما خلف الكثير من القتلى والجرحى، وقد



ساهمت هذه الأحداث في توتير العلاقات بين المغاربة (قياد القبائل الحدودية، الحركة الوطنية، سكان الحدود)، والسلطات الفرنسية (جهاز المراقبة، السلطات العسكرية...) (29).

أما خلال سنوات الخمسينات فقد انقلبت الآية، حيث صار رجال الأمن هم أكبر ضحايا تهريب الكيف، لأن المهربين صاروا مسلحين بمسدسات لا يتورعون عن استعمالها ضد قوات الشرطة والدرك، وقد حفلت صحافة تلك الفترة بحوادث إطلاق النار وبأسماء من قضا أو أصيبوا في المواجهات (30).

- رغم أن الأسلحة النارية كانت موجودة في المغرب خلال سنوات الخمسينات، إلا أن الوصول إليها وامتلاكها لم يكن بالأمر الهين (31)، حتى بالنسبة لمجموعات المقاومة المسلحة والفدائيين، الذين اختاروا العمل المسلح ضد الاستعمار الفرنسي وضد مصالحه بالمغرب. وذلك لأن السلاح كان محتكرا من قبل فئات معينة، وثانيا لأنه كان متوفرا في المنطقة الإسبانية ونادرا في المنطقة الفرنسية، ويبدو من خلال وثائق الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي، وما خطه بعض رجال المقاومة من مذكرات صدرت في الفترة الأخيرة، أن مهربي الكيف ساهموا بشكل كبير في تهريب المقاومين الملاحقين من طرف الشرطة من المنطقة الفرنسية (اللاجئين)، نحو المنطقة الإسبانية، كما ساهموا في تزويد المقاومين بالسلاح الناري، حيث كانوا يتخلصون من مسدساتهم عن طريق بيعها بأثمنة معتبرة، بمجرد وصولهم إلى الوجهة المقصودة (32).

- أدى ازدهار تهريب الكيف وارتباطه بتهريب السلاح، وقيام المهربين بمهاجمة قوات الدرك والشرطة، في حدوث انفلاتات أمنية خطيرة خصوصا بالمناطق الحدودية وبضواحي المدن الكبرى، كالدار البيضاء (أكبر سوق للكيف خلال الخمسينات) وفاس وغيرها، كما ظهرت بسبب ذلك عصابات مسلحة قامت بالعديد من الأنشطة الإجرامية، وقد لاحظت أن الوثائق الفرنسية تميز بين جماعات المقاومة المسلحة التي كانت تقوم بعمليات تخريبية تستهدف المصالح الفرنسية، حيث تصفها تلك الوثائق بمجموعات



الإرهابيين Terroristes Groupes، وبين المجموعات المسلحة حيث تصفها بعصابات
المجرمين Groupes de Bandits⁽³³⁾.

- كان تهريب الكيف بالنسبة لمجموعة من تجّاره ومهربيه، وسيلة للاغتناء
وتسلق درجات السلم الاجتماعي، وقد تحقق ذلك بشكل فعلي لعدد منهم، وتحفل الوثائق
الفرنسية بأسماء المهربين الذين تمكنوا تحقيق ثروات هامة، بل وتمكن بعضهم من تغيير
مهنته وأصبح مقاولا أو تاجرا معروفا، بل وحتى أصبح له دور سياسي هام في المغرب،
خصوصا أن البلد كان يتجه نحو الاستقلال، ولم يقتصر الأمر على المغاربة بل حتى
المهربون الأجانب وعدد من رجال الشرطة والدرك الفرنسيون والإسبان، تمكنوا من تحقيق
ثروات هامة عن طريق الارتشاء⁽³⁴⁾.

خاتمة

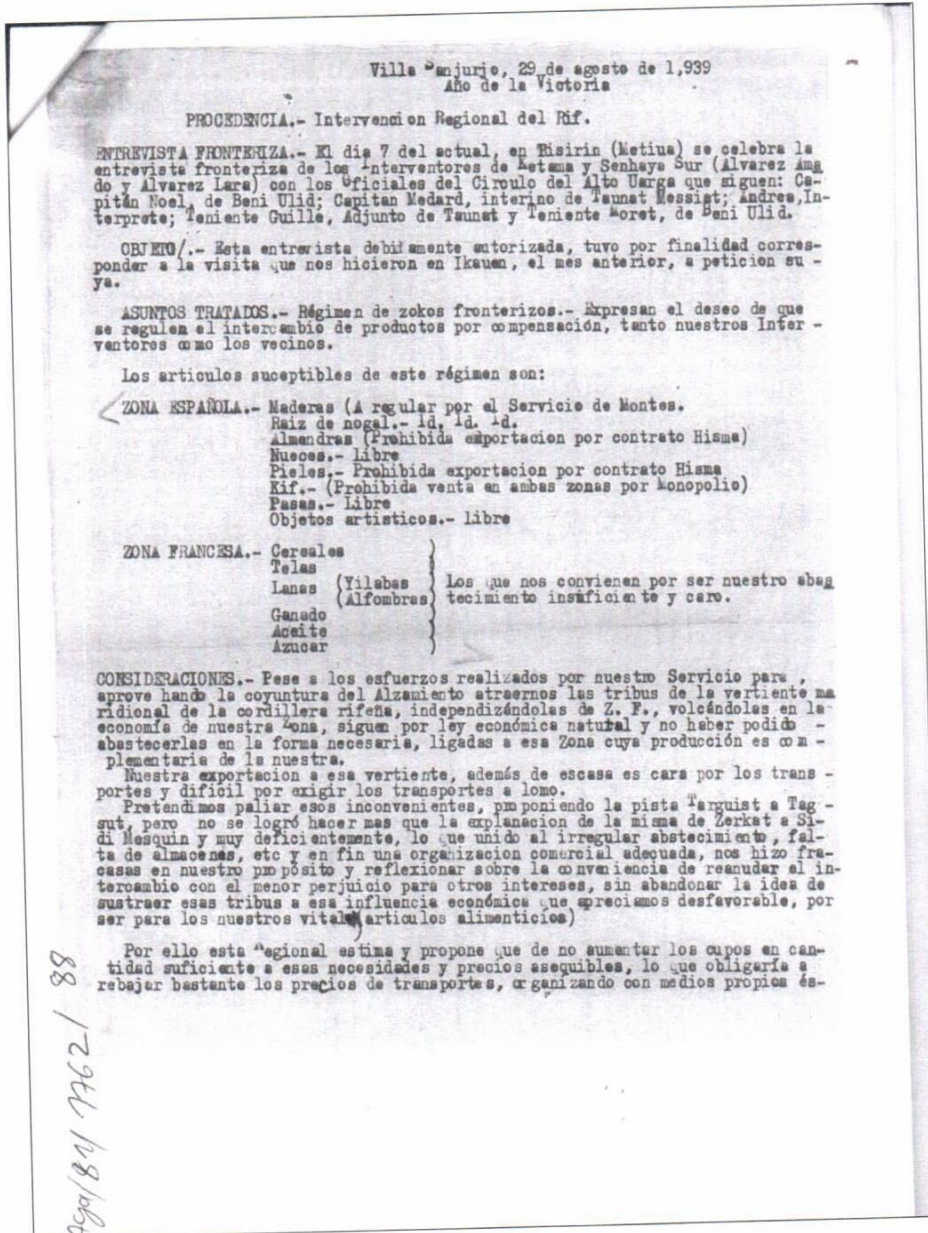
إذا كانت الظواهر التي أصدرتها سلطات الحماية في المنطقتين الفرنسية
والإسبانية، تروم تقنين زراعة القنب الهندي والتحكم في المساحات المزروعة، وحجم
الإنتاج فمما لا شك فيه، أن السلطات الإسبانية قد حاربت زراعته في المناطق السهلية
ذات المؤهلات الزراعية، لكنها في المقابل تساهلت مع زراعته في المناطق الجبلية،
كالريف الأوسط وخصوصا في قبائل صنهاجة السراير.

وإذا كانت الظواهر والقوانين الصادرة خلال عهد الحماية، تنص على منع تسويق
الكيف منعاً باتاً، إلا أن الواقع يكشف على أن سلطات الحماية الإسبانية حاولت التحكم
والاستفادة من هذا النشاط، عبر تشجيع المهربين على تسويقه في المنطقة الفرنسية. كما
أن السلطات الفرنسية حاولت توظيف التهريب لخدمة مصالحها، فتغاضت عنه أحيانا،
وحاربت أحيانا أخرى، إذ عملت على إغراق المنطقة الإسبانية بالمنتجات الفرنسية، بما في
ذلك السجائر وأنواع أخرى من المخدرات.

26



رسالة من مراقب الشؤون الأهلية بناحية الريف لمندوبية الشؤون الأهلية بخصوص الإجراءات المتخذة للتحكم في نشاط التهريب الحدودي مع المنطقة الفرنسية





te y almacenes y terminar esa pista, reparando la de Ikaen, es preciso ir al intercambio regulado para no perjudicar a esas tribus, que no salga nuestro dinero y que continúe el buen efecto producido entre nuestros administrados el régimen actual de puertos entrepuertos.

El régimen de zocos fronterizos en esta región, podría realizarse sobre las siguientes bases:

1º.- MADERAS.

que por el Servicio de Montes se hiciese una concesión de tres metros cúbicos semanales a indígenas cooperatizados para la exportación, pre- visto abono del canon correspondiente, y distribuido así: Un metro cúbico a ex- traer del "ebel Iguemalak y exportar por el zoko Tenin de Beni Am-mart; un metro cúbico del "ebel Ars, para exportar por el zoko de "agsut y otro me- tro cúbico para los madereros o montes de Ketama, a exportar por el "ad de Ikaen.

2º.- ALMENDRAS.

Hoy día toda la producción está acaparada por la Compañía alemana. Híase por el régimen de compensación con Alemania. Ese acaparamiento dá lu- gar a incidentes con los productores moros, por cuestión de pesos, precios fijados y combinaciones de los de esa Sociedad en perjuicio del indígena, co- mo retraso en su adquisición para lograr pérdida de peso.

Podía sustraerse a ese contrato, con el fin de exportarla por los zocos fronterizos alguna cantidad, (que de todas formas sale de contrabando) y fi- jada distribuirse en análoga forma entre los zocos citados y el del Arbas de Taurirt. Debe ser resuelto y fijado precio por el Comité Económico Central. Se destinarían a esa exportación las cantidades que comunicadas a los es- pleados de la "Hisme, no sean recogidas por éstos dentro del plazo de quince días siguientes *de este momento*.

3º.- PIEL.

Sujeta al mismo régimen que la almendra, es de aplicación cuanto para ésta se dice.

4º.- KIF.

En escrito de la "delegación de asuntos indígenas, num. 26, Negociado 1º, expediente 9470, fecha 30 de marzo del año actual, el Monopio de taba- cos solicitó y acordó no comprar más kif, tolerándose a los ketamis y sedda- tis la siembra y comercio restringido y condicional. Aunque en Zona francesa también está prohibido, debe autorizarse la venta en beneficio de nuestros ad- ministrados en esos zocos fronterizos con destino a la exportación.

5º.- OTROS ARTICULOS.

Debe autorizarse también fijando precios a la exportación, los "quees y objetos artísticos (cuero y madera) producidos en "agsut.

IMPORTACIONES.

En los citados zocos debe autorizarse la entrada y adquisición de aque- llos artículos que por su economía, (cereales) y abastecimiento nuestro defi- ciente o por su escasez, como las lanas (yilabas y alfombras) son imprescin- dibles a esas tribus.

Debe fijar los cupos a importar, bien reduciéndolos a las necesidades de ese vertiente, bien limitándolos a las compensaciones que pu dan establecer- se con los artículos destinados a la exportación, ya que según *ellos* no les interesa nuestra moneda.

Destinatario.- DELEGACION DE ASUNTOS INDIGENAS



خبر في جريدة Le Petit Marocain ليوم 19/06/1954

" حجز 200 كيلو غرام من الكيف بالدار البيضاء واعتقال 4 مهربين "



Dans la nuit de jeudi à vendredi les services de police ont procédé à l'arrestation de 4 trafiquants de kif, 200 kilos de ce stupéfiant, représentant un million de francs ont été saisis. (Notre photo).



مقال من عدد يوم 1954/5/20 لجريدة La Vigie Marocaine

عنوانه "سيارات محملة بالكيف تحاول اختراق نقاط المراقبة بسرعة 100 في الساعة، ولكنها نادرا من تنجح في التملص من المطاردين"

QUAND DOUANIERS ET FRAUDEURS SONT AUX PRISES... Des autos chargées de kif foncent à 100 à l'heure pour forcer les barrages... ...mais il est rare qu'elles échappent aux poursuivants

Les brigades douanières des postes frontalières entre les zones française et espagnole du Maroc ne disposent pas d'effectifs suffisants pour s'opposer aux formations partielles redoutables de contrebandiers. Et elles seraient souvent prises de court dans cette lutte, si elles n'étaient aidées dans leur tâche par les gendarmes, les moudjahidines des postes militaires et même par la police dans les grands centres urbains où les contrebandiers écoulent leurs produits. Enfin, le Régie des Tabacs, directement intéressée par certains articles de contrebande relevant de son industrie, dispose également de contrôleurs qui participent à la lutte contre les « gangsters » du kif (1).

La nuit « gangsters » que pas en trois mois consécutives, la gendarmerie de Fez réussit à capturer quatre véhicules automobiles des charges, se sans d'une demi-tonne de kif. La capture était l'importation, l'exportation, plus qu'un pays où, les véhicules transporteurs sont démunis, endigués.

L'infanterie veut la peine d'être donnée car elle libère ce que nous avisons dans un précédent article sur la répression de la route des contrebandiers et l'unité des « bandes », quand on sait utiliser ceux-ci à bon escient.

Trois embuscades couronnées de succès
Avant après qu'un convoi important, devant s'engager sur la route entre Fez et Meknès, les gendarmes, flanqués en pleine nuit, ont barré son itinéraire de l'ouest Meknès, près de km. Le barrage était renforcé par des barres et des planches à deux mètres de hauteur, et deux hommes étaient chargés de crever les pneus de la voiture contrebandière.

Sur le coup de vingt-trois heures, une puissante Chrysler se présenta sous leurs feux éteints sur la route. Les gendarmes firent les signaux lumineux d'usage et s'arrêtèrent pour contrôler le véhicule. L'ordre de stopper. Mais rien n'y fit et la voiture aborda le barrage à une vitesse de cent dix kilomètres à l'heure.

Elle le franchit, mais pas pour longtemps. Avec ses quatre pneus crevés, elle parvint encore plus d'un kilomètre, tout juste de quoi franchir les gars du barrage. Les occupants descendirent de la voiture et s'endormirent dans la nuit, sans même prendre la précaution d'arrêter le moteur. Ils n'avaient pas idée, car, le lendemain matin, les gendarmes avaient leur tâche dans les champs humides et pluvieux, à arrêter les fuyards dans deux douars voisins. C'étaient deux contrebandiers moudjahidines de Fez et l'on trouva dans leur Chrysler cent trente kilos de kif.

La nuit suivante, une nouvelle embuscade fut tendue sur la même route, non loin de l'ouest Meknès. Trois se passèrent à peu près comme la veille. La voiture, une puissante Ford, arriva tout droit, sans conducteur, ne laissant aucun compte des signaux et coups de feu éteints des gendarmes et franchit le barrage sans encombre.

Avec ses quatre pneus à plat, le véhicule réussit à rouler sur ses bandes sur une distance de plusieurs mètres, après quoi ses occupants s'endormirent dans un champ et se réveillèrent dans la nuit. Néanmoins, le propriétaire de la voiture fut arrêté et on trouva dans le véhicule 140 kilos de kif.

Après une bonne prise !
A peine cette affaire venait-elle d'être terminée qu'une autre voiture du convoi se présenta à son tour devant le barrage. Mais, à l'annonce qui résonna sur la route, le conducteur prit peur et l'infanterie tourna mal. Il freina brusquement, fit demi-tour et, sous deux coups, il avait disparu. Les gendarmes avaient relevé le sommet de la voiture et celle-ci, une Renault, fut soulevée à l'arrière de la ville. Les occupants avaient les yeux de kif sur la route par mesure de précaution.

Cinquante kilomètres avec les pneus crevés...
Désormais les contrebandiers jouaient de malheur et les indisciplinés s'élevaient dans des montagnes car la route était, un peu avant midi, une nouvelle embuscade, deux heures sur la route de Fez à Port-Lyautey, à une vingtaine de kilomètres de la capitale. Comme les autres fois, l'auto, une Fiat, fusa sur le barrage sans tenir compte des signaux, des planches à clouer et des barres, et se fit dévaler à l'arrière. Arrivée à la deuxième embuscade, le conducteur était-il un « dur » car, lors d'une embuscade par l'arrière, il parvint à s'échapper dans cette situation. Il se souleva, se souleva que dangereux pendant plus de cinquante kilomètres.

Cependant, les gendarmes s'élevèrent à sa poursuite et, parvenant tout près de Port-Lyautey, à 90 à l'heure, la voiture s'arrêta à l'arrêt du feu. Les bandes du véhicule étaient rouges et il n'y avait plus de kif.

Les deux occupants furent arrêtés ainsi que le propriétaire du véhicule. L'auto fut confisquée avec les 200 kilos de kif qu'elle transportait.

Est-il besoin de dire qu'après cette série de « coups durs » l'activité des contrebandiers avait une assez longue échelle ?

La nuit suivante, une nouvelle

Raymond LAURIAU.

(1) Voir le « Fez Marocain », des 14, 15, 16, 17 et 18 mai.



مقال من عدد يوم 1954/5/22 لجريدة La Vigie Marocaine

عنوانه " معارك حقيقية بالبنادق والرشاشات تندلع في بعض الأحيان حول شحنة من الكيف "

Del. 29/5/1954
Kif

QUAND DOUANIERS ET FRAUDEURS SONT AUX PRISES...

De véritables combats au fusil et à la mitrailleuse s'engagent parfois autour d'un chargement de kif

L A lutte entre contrebandiers, d'une part, et douaniers, gendarmes, mughamis et gnomiers d'autre part, revêt parfois un caractère tragique. Il faut pourtant bien dire que ce n'est pas là la règle. Il est beaucoup plus fréquent de voir le fraudeur abandonner son chargement et, au besoin, se laisser capturer, plutôt que d'attenter à la vie des douaniers et des autres défenseurs de l'ordre. Réciproquement, le douanier cherchera toujours à s'emparer du contrebandier, mais il préférera, le cas échéant, le laisser courir plutôt que de l'abattre d'un coup de fusil. D'ailleurs, les douaniers ne sont autorisés à faire usage de leurs armes qu'en cas de légitime défense, ou pour s'opposer à un « passage en force d'un groupe de fraudeurs ». Et encore « n'ont-ils des ordres, en ce cas, pour ne tirer que sur les membres inférieurs des coupables » (1).

Mais il faut bien dire que ces quasi-détachements ont souvent à leur actif des coups de couteau et de bâton, et un autre genre de coups de revolver sans être attentif.

Dans la région de Tabert, plusieurs douaniers ont été tués d'un coup de fusil par un détachement qui tiens et était un contrebandier. Le 15 mai 1946, le préposé-chef Thomassin, de la brigade de Figuig, est blessé d'un coup de poignard au côté gauche. Sous l'effet de la douleur, il lâche son adversaire et sa mitrailleuse lui échappe des mains. Il tombe cependant la face de tir à trois reprises sur son agresseur sans réussir à l'atteindre. Le cavalier qui accompagnait la victime tira à son tour à cinq reprises et n'eut pas plus de succès.

Fort heureusement, un autre détachement de douaniers survint, intervint immédiatement et réussit à appréhender trois des contrebandiers, ce qui permit par la suite l'arrestation de l'agresseur, du préposé-chef Thomassin. Quant à celui-ci, malgré la gravité de sa blessure, il parvint sans se plaindre à cinq cents mètres à pied, pour être admis à l'hôpital où, après une intervention chirurgicale, il se fut guéri que de justesse, grâce à la ponction répétée en un temps record, d'Oujda à Colomb-Béchar, avec une voiture de la douane.

Peu de temps après, un cavalier de la brigade de Médounah est grièvement blessé (certes du côté droit) par des contrebandiers armés de mitrailleuses. Les malheureux réussissent à tenir en échec un détachement de mughamis et obligent ceux-ci à abandonner leur prise.

L'ampleur de ce mouvement de fraude nécessite la mise au point d'un système comprenant des agents des douanes châtiennes et algériennes, avec l'aide des unités locales et l'appui des gnomiers de la région. Les unités de douane furent donc créées et dotées d'armes appropriées, grâce à quoi l'activité des bandes ne tarda pas à être en sérieux rétrécissement.

Un jour, au cours d'une rencontre, deux cavaliers surgèrent de la brigade de Médounah, montés à proximité de la frontière algéro-marocaine. L'un est blessé de deux balles de revolver, l'autre d'un coup de matraque.

Deux détachements de la brigade de Berkane, attaqués par les contrebandiers, ripostèrent et firent usage de leurs armes. Résultat : un des fraudeurs est tué, l'autre blessé. Un mughami qui accompagnait

Un singulier auxiliaire des douaniers

Mais l'histoire douanière la plus étonnante survint avant guerre à la ferme du Foucaud, non loin de Bouk-el-Arba-du-Rharh.

Une bande de contrebandiers des douanes Ouled Ben Beba et Ben Chachma, venant de la zone séparée, passant de nuit devant la ferme, lorsque soudain un coup de feu ébranla et l'un des contrebandiers s'effondra immédiatement, atteint d'une balle dans le ventre. Pendant que ses camarades s'empressaient autour de lui, l'auteur du coup de feu, un nommé Ben Zouani ben Djelloul, gardien de la ferme, vint se rendre compte de ce qui se passait. On prévint la victime qui, transportée à l'hôpital, ne tarda pas à guérir.

Quoique le délit et ses conséquences ne soient pas considérables, une enquête fut ouverte pour établir les mobiles qui poussaient Ben Zouani à tirer sur le groupe de contrebandiers. On voulait aussi savoir comment, en pleine nuit et à cent vingt mètres de distance, il avait pu savoir qu'il avait affaire à des contrebandiers.

Les explications de Ben Zouani étaient très simples : alors qu'il dormait dans la ferme, il fut réveillé par des bruits insolites et le groupe avait cherché à voler du bled, il avait « tiré dans le tas ».

Cette version était d'autant plus étonnante que les contrebandiers étaient lourdement chargés et n'étaient, de ce fait, pas en mesure d'entreprendre un vol de bled. De plus, le coup de feu fut tiré de cent vingt mètres et le bled avait été atteint sur la route et non dans la ferme.

La suite de l'enquête révèle que Ben Zouani était une franche frippelle, qui n'était, pas, le cas échéant, à pour de revolver et de la matraque. On apprit qu'avant l'acte d'indiscipline, il se tenait au courant de passages de contrebandiers. Il se mettait alors à l'affût sur le chemin qu'ils devaient emprunter et les attendait à coups de revolver. Neuf fois sur dix les contrebandiers croyaient avoir à faire à un détachement de douaniers. Ils s'enfuyaient en abandonnant leur chargement. Il ne restait à Ben Zouani qu'à s'approprier et à aller le vendre sur les souks. Il vivait ainsi de la contrebande, sans courir les risques du passage de la frontière.

Ce trop abâtardissement personnel fut condamnée à dix ans de prison et au paiement d'une « dia » de six mille francs à la veuve du contrebandier qu'il avait abattu.

(A SUIVRE)

Raymond LAURIAO



هوامش المقال:

- Archivo Genaral de la Administracion, SeccionAfrica, Caja 81/1520
تقرير من إنجاز جهاز المراقبة العسكرية بتاريخ 1924/7/30.
- 2- خوان مارش أورديناس، رجل أعمال إسباني معروف بدأ حياته مهرباً للسجائر من المغرب والجزائر نحو إسبانيا مول انقلاب 1936 ولعب أدواراً مهمة في حقبة فرانكو، وتمكن خلال تلك الفترة من تكوين ثروة مالية ضخمة بسبب احتكاره للتبغ والبنترول والنقل البحري، توفي سنة 1962 جراء حادثه سير.
- 3- Archivo Genaral de la Administracion, SeccionAfrica, Caja 81/1762
رسالة من جهاز المراقبة بناحية الريف لمندوبية الشؤون الأهلية بتاريخ 1939/8/29.
- 4 - ibid.
- 5-الجريدة الرسمية، عدد 342، بتاريخ 1919/11/17، ص 736.
- 6 - Dahir de 12 Novembre 1932, modifie par Dahir de 18 Février 1937, relatif au régime des tabacs et du kif au Maroc. Page 3.
- 7- Ibid, page 16.
- 8-ملاحظة: اطلعت على نص الظهير باللغة الفرنسية.
- 9-تضم المحفظة رقم 81/1912 والمحفظة رقم 81/1910 المحفوظتان بالأرشيف العام للإدارة الإسبانية، أسماء العديد من المهربين الذين قتلوا على يد قوات الكوم.
- 10- ArchivoGenaral de la Administracion, SeccionAfrica, Caja 81/978
رسالة من باشا تطوان إلى القنصل المراقب بتاريخ 1928/3/2.
- 1- Ibid.
- 2- ArchivoGenaral de la Administracion, SeccionAfrica, Caja 81/1762
رسالة من جهاز المراقبة بناحية الريف لمندوبية الشؤون الأهلية بتاريخ 1939/8/29.
- 3- 600 000 Francs de kif en nouvelle médina de Casa, le Petit Marocain, 27/06/1954. Et voir aussi cinq cents kilos de kif saisie près de Fès, la Vigie Marocaine 5/10/1954.
- 14- عبد الرحيم برادة، الحماية الإسبانية على شمال المغرب ومسؤوليتها في بروز المشاكل الاقتصادية المنطقة، مجلة أمل، العدد 89، 2014.
- 5- ArchivoGenaral de la Administracion, SeccionAfrica, Caja 81/1762
رسالة من جهاز المراقبة بناحية الريف لمندوبية الشؤون الأهلية بتاريخ 1939/8/29.
- 6- ArchivoGenaral de la Administracion, SeccionAfrica, Caja 81/2202
مذكرة استعلامية بخصوص استئصال تهريب الأقراص المخدرة.



- 7- Ybarra Enriquez de la Orden (MariaConcepción) ; España y la seccolonizacion del Maghreb, Universidad Nacional a de Educacion a distancia, Madrid, 1989, pagina 252.
- 8- Quand les douaniers et les fraudeurs sont aux prises, La Vigie Marocaine, 20/5/1954.
- 9- sur les Routes du Riff a la poursuite en auto des contrebandiers de kif, LA vigie Marocaine 09/06/1953.
- 20- ArchivoGenaral de la Administracion, SeccionAfrica, Caja 81/633
ملف عن عصابة محمد بن الهاشمي البويبو.
- 21- "De véritables combats au fusil et à la mitrailleuse s'engagent parfois autour d'un chargement de kif", La vigie Marocaine, 22/5/1954.
- 22- "20 kilo de kif saisià Rabat", Le Petit Marocain 10/2/1955.
- 23- Archivo Genaral de la Administracion, SeccionAfrica, Caja 81/1910 y tambien la caja N° 81/1912.
- 24- Ibid.
- 25- لمزيد من التفاصيل بخصوص هذه المسالك يمكن العودة إلى كتاب جولات في ذاكرة مقاوم، (الأنصاري) محمد بن المختار، دار أبي رقرق، الرباط، الطبعة الأولى، 1912، صفحة 60 وما بعدها.
- 26- Eusebio Medina García, Contrabando En La Frontera De Portugal : Orígenes, Estructuras, Conflicto Y Cambiosocial, Universidad Complutense De Madrid. Facultad De Ciencias Políticas Y Sociología, Madrid, 2001, P 274.
- 27- Article nommé : "Sur les contreforts du Rif ou s'affront douaniers, mokhaznis et gangsters du kif", La Vigie Marocaine, 19/5/1954.
- 28- الفرخ (جواد)، مذكرات المقاوم بوشتي صبور، المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الطبعة الأولى، 2009، ص. 99.
- 29- نظرا لكثرة ضحايا إطلاق النار من المهربين وردود أفعال المغاربة على ذلك، أحيل القارئ مباشرة إلى المحفوظة رقم 81/1910، المحفوظة بالأرشيف العام للإدارة الإسبانية.
- 30- De contrebandier qui font capoter la jeep de la police, deux blessées, La Vigie Marocaine, 22/7/1954.
- 31- (السباعي) محمد خليل، صفحات من تاريخ المقاومة السرية بالدار البيضاء، المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الطبعة الأولى، 2015، ص. 23.
- 32- مذكرات المقاوم بوشتي صبور، مرجع سابق.



33- Centre des archives Diplomatique de Nantes, 1Ma/200/502
رسالة من رئيس ناحية وجدة إلى المديرية العامة للداخلية بالرباط بتاريخ 1955/12/2.

34- Centre des archives Diplomatique de Nantes, 1Ma/200/502
مذكرة استعلاماتية عن شعبة الشؤون السياسية التابعة للمديرية العامة للداخلية.